هشام نفاع*

«نهاية حكم الاحو سالیم**» يتناول تشظي المركز الاسرائيلي الحاكم

اهتزاز «مُتّكأ أرخميدس» في المركز الاسرائيلي - هل يؤشّر على التغيير؟

في عدد يوم الجمعة الاخير من سنة ٢٠٠١ ظهر رسم كاريكاتوري كبير الحجم في صحيفة «هآرتس» للوزير الاسرائيلي بنيامين بن اليعيزر. فكل الصحف الاسرائيلية كتبت تحليلات واسعة عن معنى وظروف انتخابه لقيادة حزب «العمل»، الذي يعتبر وريث «الآباء المؤسّسين» كما تسمى حركة «العمل» في القاموس السياسي الاسرائيلي. والى جانب الخوض في المعطيات والظروف الراهنة، ذهب عدد من الصحافيين الى محاولات للوقوف على ما يؤشر عليه انتخاب شخصية من خارج المركز الاسرائيلي المتوارث لقيادة الحزب الذي يمثل أكثر ما يمثل هذا المركز. فهذا الوزير الذي صوروه في الكاريكاتير المذكور يرفع نخباً مع كرش ضخم وضحكة تتراوح ما بين السذاجة والبلاهة، ليس من الأمة الاسرائيلية الغربية، بل انه مهاجر من دولة العراق العربية. وهنا كان المراقب بحاجة الى قراءة ما بعد حروف تصريح الزعيم التاريخي لـ«العمل» شمعون بيريس، الذي اعتبر ان انتخاب بين اليعيزر يشكل انتخاباً لأبرز الشخصيات «الشعبية» في تاريخ الحزب. قلنا ان الحروف تخبئ ما وراءها، لان معنى التصريح قد يعني اقتراحات للاختيار لكنه قد يعني غمزة مخبأة على ان هناك غرابة في الاختيار، وفي من جرى اختياره للوقوف في مركز، المركز ويزداد احتمال التفسير الثاني كونه صادراً عن بيريس بالذات، المعروف بقدرته على اطلاق حزمة رسائل متعددة مستوى الشيفرات في الجملة الواحدة! (وهناك من يلاحظ ان هذا قد ينطبق ايضاً على مسارات تتجاوز المسار الداخلي الاسرائيلي..).

ان مجرد طرح الانتماء الاثني لشخصية تقف اليوم على رأس المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وعدم الاكتفاء بما يجري الاكتفاء به في العادة، في الحديث العلني، عن يهودية الشخص، يثير اسئلة مختلفة. أكثر الاسئلة راديكالية هو المصطبغ بالوان العنصرية القائمة. فلماذا لا يُسأل السؤال لو كان بن اليعيزر بولندياً؟ ولكن من يعرف تركيبة المجتمع الاسرائيلي، يعرف ان العادية التي تُطرح فيها هذه الاسئلة،

---

* كاتب وصحافي فلسطيني مقيم في حيفا

** نهاية حكم الأحواليم (ترجمة سابقة: «روث سلطة الأحوساليم») تأليف د. باروخ كيمرلنغ. صدر عن دار «كيتر» للنشر (١٢٤ صفحة)

غلاف الكتاب

من حيث السائل والمتلقي على السواء، هي التي تغيّب تناول اخلاقية السؤال.

هذه المقدمة ذات التفاصيل الراهنة جداً، ترتبط بشكل وثيق بموضوع هذه المقالة. وهو قراءة استعراضية لكتاب جديد صدر وبدأ يثير ضجة لما فيه من تحليل جريء واستشراف غير خجول وغير مهرَّب للمستقبل الممكن للمجتمع الاسرائيلي، الذي لم ينفك يراكم الأزمات على نفسه منذ قرر ان يواصل مراكمة سنوات الاحتلال والاستيطان والتنصل من مسؤوليات، ولو تصريحية فقط، عن احداث قديمة خطيرة، هي محصلة لأفعال لا تزال العُقد التي تركتها شديدة الوثوق حتى اليوم. المثال (بال التعريف): الخوف من الاقتراب من قضية اللاجئين.

الكتاب بعنوان «نهاية حكم الاحو ساليم» لعالم الاجتماع بروفيسور باروخ كيمرلنغ. العنوان بحاجة للتوضيح، وليس باللغة العربية فقط فالكلمة غير المعروفة «الاحو سالي»، وجمعها «الاحو ساليون» هي الاحرف الاولى لعدد من الكلمات العبرية، التي يقترحها الباحث اختصاراً مصطلحياً. وهي تجمع الكلمات العبرية التالية: الاشكنازي، العلماني، المواطن القديم، الاشتراكي والقومي. وهو يقول في مطلع الكتاب الصادر حديثاً عن دار «كيتر» حول منحوتته اللغوية – الاجتماعية: «الاحو ساليه تتجسد عامة بالمكانة الاجتماعية – الاقتصادية المتوسطة حتى العليا. وهي تتميز بالاصل الاثني شبه الغربي. والتقييم الذاتي الذي ينزع الى هذه الخامة الثقافية».

من اطلالة على فهرس الكتاب، ينعكس التدرج التاريخي للتحليل المطروح. فهو يبدأ من مصادر انعدام المساواة، بدايات التمرّد الثقافي، الاشكال الجديدة للاسرائيلي، والتحدي الذي تضعه الهوامش، وهذا هو القسم الاول. اما الثاني فهو يحاول طرح منظومة افكار او برنامج اصلاحي لو صحّ التعبير: فهناك القرارات المصيرية، نحو ديمقراطية تسووية، ودعوة من اجل تغيير الرموز.

يرى الكاتب ان المجتمع الاسرائيلي كرّس حتى السنوات الاخيرة مركز حكم واضح المعالم تألف من «الاحو ساليين» وهؤلاء هم من يرون انفسهم «بناة المجتمع والدولة ومن انتصروا في حرب (٤٨)، الذين اقتلعوا الجزء الكبير من العرب واستوعبوا كمية كبيرة من المهاجرين قبل ان يسحقوهم ثقافياً وسياسياً حتى يحولوهم الى شعب جديد عبر آليات فرن الصهّر»، وفرن الصهر هذا هو مصطلح شائع يعني تأسيس دفيئة تجعل كل من هاجر يقترب الى المتعارف عليه في اللّقب «اسرائيلي». الكاتب واضح جداً في مراقبته وفي تحليله، ويرى ان هذه العملية تمت بالضرورة، عبر ممارسات مؤسسية لقمع التميّز والاختلاف وكل هذا باسم خلق الامة. وابرز ضحايا هذه العملية كان المهاجرون من البلدان العربية. فهؤلاء جرى استقدامهم وزجهم في حالات سكن مؤقتة، قبل ان يتم ابعادهم الى الاطراف والى الهامش.

وهذا الامر حمل في عمقه ترميزاً لا تزال نتائجه ماثلة حتى اليوم. فالمستقدمون من بلدان العرب جرى توطينهم في بلدات اسموها «بلدات تطوير» بعيداً عن مركز الحياة الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية. هذا الاستبعاد لم يكن جغرافياً فحسب، بل سياسياً واقتصادياً وثقافياً. اليوم، بالمناسبة يزداد الحديث العلني عن فشل بلدات التطوير التي شكلت حلاّ مفتعلاً لهجرة لم يلائم مهاجروها النمط السائد وكان لا بد من «سحقهم» واعادة صياغتهم لملاءمة المعيار المطلوب. ولكن حتى هذا السحق تميز بالافتعال ما ترك ندوباً لم تختفِ ملامحها حتى اليوم. الكاتب يصف العملية الموازية التي نشأت وهي دخول شخصيات (بشكل فردي الى المركز الاسرائيلي الحاكم. ولكن هذه العملية بدأت فقط حين لاحظ زعيم الليكود التاريخي مناحيم بيغن في اواخر السبعينيات القوة الانتخابية الكامنة في هذا الجمهور. وهنا بدأت تسطع نجوم مثل داڤيد

فالهاجرون الروس لم يسارعوا الى التأسرل بالصبغة الجاهزة لا بل انهم فضلوا البقاء في حالة من الحكم الذاتي بكل ما يتعلق بالتمسك بلغتهم وباقامة معالمهم الاجتماعية والسياسية والثقافية. عملياً لقد أدت هذه الهجرة الى نشوء مجتمع داخل مجتمع. هناك حالة ثقافية روسية كاملة تتجلى بعملية داخلية ذات حدود ومعالم: حزب روسي، مسارح روسية، صحف روسية، وعناد روسي على استعمال الروسية باصرار

ليفي (والذي تعرّض للأفول لاحقاً).

فيما بعد، كما تصف فصول الكتاب، استوعبت الاحزاب المختلفة «ممثلين» للطوائف الشرقية اليهودية، وهذا قبل ان تقرر الهوامش المتدينة اعلان استقلال عن المركز المتدين الاشكنازي وهذه كانت عملياً ظروف ولادة شاس.

ولكن هذا التطور لم يكن ليتم بمعزل عما يسميه الكاتب «التمرد الاول». وهذا لم يكن تمرداً شرقياً، كان هذا تمرداً مرتبطاً بالسنة القاصمة: ١٩٦٧. فبعد الحرب العدوانية و«غنائمها» الاحتلال، بدأت تخرج اصوات تدعو الى ضمّ ما جرى احتلاله. ويتوقف الكاتب (بسرعة) عند عريضة وقعها مثقفون من قلب المركز الحاكم دعت الى الضم ومنح المواطنة لجميع من «يقطنون» الاراضي المحتلة. ولكن هذا الصوت كان بمثابة القابلة لولادة حركة الاستيطان بصيغتها الاولى «حركة غوش ايمونيم» هذه الحركة كانت بمثابة تجميع للاوساط التي رأت ان ما جرى احتلاله هو جزء من ارض الاجداد التاريخية والدينية. وهنا بدأت عملية بناء المعالم لتأكيد هذا الايمان/ الزعم. فبدأت عملية الاستيطان وبدأ الامر يتخذ صبغته الاستعمارية، كما يؤكد كميرلنغ. حركة «العمل» الحاكمة، في السبعينيات، لم يكن امامها سوى المراوغة بين تجاهل وبين تشجيع هذا التطور الاستعماري. فتكريس الاحتلال، وربطه بالمعتقد الايديولوجي شبه الاصولي بشأن ارض الاجداد، كان سيفضي بالضرورة الى استيطان هذه الارض. وهنا سنحت الفرصة كاملةً لكي تدخل حركة «غوش ايمونيم» الاستيطانية اول ابواب المركز الاسرائيلي الحاكم، فممارستها تتم تحت غطاء وشرعنة من هذا المركز. وحتى تكون الامور في سياق تطورها المقترح يقول الكاتب، بلهجة التساؤل المشتبه: ربما ان التسوية مع مصر، بقيادة بيغن هدفت الى اخراج هذه الدولة العربية من الصراع، وبالتالي التفرغ لتقوية السيطرة على الضفة الغربية التي جرى تصويرها كجزء من الوطن التاريخي.

ولكن نشوء «غوش ايمونيم» في ظل الاحتلال العسكري المكرَّس بشكل فاعل ومخطط، كان الشرخ الاول في جدران المركز الحاكم. فقد جاءت هذه الحركة، على تجلياتها اللاحقة، بقصة جديدة وخطاب بديل وبالتالي بمصالح ملائمة. وهي جرّت الساحة الاسرائيلية الى التمترس في معسكرين: المعسكر الذي اضطر لأن يبدأ بالتفكير بتسوية سياسية، والمعسكر المسمى قومياً، والرافض للانسحاب بأي شكل. وفي الوقت نفسه، ويتطور في اتجاه آخر ضمن العملية نفسها، بدأت تظهر ملامح تديين (من تديُّن) الحالة السياسية الاسرائيلية. ومن المهم التوضيح بان الكاتب لا يضع الليكود وحلفاءه خارج المركز المذكور، بل انه يقول ان المركز نفسه، ذا التركيبة الاثنية والتاريخية الواحدة، بدأ يتخذ تجليات متباينة، يعود اصلها الى النزعة لتكريس حالة الاحتلال، وهي التي خلقت بدايات الشقوق في حكم نخبة المركز.

وايضاً: فعشية حرب (٦٧) بدأت تتبلور الصناعات العسكرية الاسرائيلية، وانصب الدعم الاميركي بسخاء عبر شكرات عابرة القارات. هذا خلق عملياً وحم الجدوى الاقتصادية من وراء تكريس حالة السيطرة العسكرية على ما جرى احتلاله. وهو الذي شكل بذور النهاية شبه المحتومة للمركز.

بعد هذه المرحلة التي تشبه الدفيئة، يستعرض كيمرلنغ حالة هجرات جديدة هي الاخيرة، الروسية والاثيوبية.

الهجرة الروسية قلبت الحالة الاسرائيلية رأساً على عقب، شكلت ١٥٪ من التعداد المدني للسكان، لكنها خيبت آمال نخبة المركز في امكانية خلق توازن ديمغرافي يعيد كفة الميزان للرجوع باتجاه الغرب. فالمهاجرون الروس لم يسارعوا الى التأسرل بالصبغة الجاهزة لا بل انهم فضلوا البقاء في حالة من الحكم الذاتي بكل ما يتعلق بالتمسك بلغتهم وباقامة معالمهم الاجتماعية والسياسية والثقافية. عملياً لقد أدت هذه الهجرة الى نشوء مجتمع داخل مجتمع. هناك حالة ثقافية روسية كاملة تتجلى بعملية داخلية ذات حدود ومعالم: حزب روسي، مسارح روسية، صحف روسية، وعناد روسي على استعمال الروسية باصرار في هذا السياق اذكر جملة قالها لي ايغور، جار سابق لي في حيفا، بعد

ان تعرفت عليه في مقهى، وتفاجأت انه يعرف اميل حبيبي، الطيب صالح، محمود درويش ونجيب محفوظ. لقد قرأهم بالروسية مترجمين.

ابديت تقديري وانفعالي فكان جوابه: انظر، نحن الروس لدينا ثقافة عمرها مئات السنين، وانتم العرب لديكم تاريخ يفوق الالف سنة، لذلك فالحوار الممكن هو بيننا وبينكم، وليس مع الاسرائيليين، فهم لم يكملوا بعد نصف قرن.. هذا المثال، وجدته في كتاب كيمرلنغ تحليلاً، حيث يقول: ان هذه المجموعة الروسية اختارت البقاء خارج كل افران الصهر، وقررت المحافظة على الاختلاف بشكل لا يخلو من تحدّ. هنا ترتبط حالة الروس بحالة العرب الفلسطينيين في اسرائيل، حسب توجه الكاتب. المجموعتان ليستا نتاجاً متجانساً من الحالة الاسرائيلية. انهما لا تريدان بذل عناء الاقتراب من شخصية الاسرائيلي التوراتية الاسطورية.

هذه النقطة الاخيرة توصلنا الى رؤية الكاتب لما تجسده حالة المواطنين الفلسطينيين. فبالنسبة له «هم التحدي الاكبر». وانعكس هذا في انه بعد قراءة كتابه تظل مع انطباع ان حدود المعادلة الاسرائيلية، ويا للمفارقة هي حدود عربية فلسطينية. وايضاً فصيغة البرنامج الاستشراقي الذي يقترحه أفضت اليها الاسئلة التي يطرحها وجود العرب الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم. فالاقلية العربية ليست بأي شكل كباقي مجموعات الصراع. صحيح ان ما يجمع كل المجموعات هو الاختلاف الثقافي والآخروية، الواحدة قياساً بالاخرى، الا ان العرب هم بمثابة الحالة التي ينظر اليها في الداخل بالعيون الاسرائيلية وهي في حالة الاطلالة على الخارج. ومن هنا فكان من الطبيعي ان تكون هذه المجموعة بارزة في ثلاث حلقات اللامساواة والتمييز التي يحددها كيمرلنغ: حلقة الهوّات المتّسعة باطراد في تقسيم الخير العام. حلقة اللامساواة المدنية والسياسية كون اسرائيل هي دولة مهاجرين على نمط الولايات المتحدة الاميركية. وكذلك حلقة اللامساواة في الحضور والممارسة الثقافيتين بسبب الاختلاف عن الثقافة التي يُراد لها ان تكون المركز بال التعريف. هذه الحلقات تنعكس في اقتصار التعامل مع العربي بوصفه كفرد فقط، من خلال تجاور فظ لكونه جزءاً من مجموعة. وهي تشمل ايضاً قضية الاراضي التي يرتبها الكاتب في مكان متقدم من سلّم الاولويات الاقتصادي ذي التجلي السياسي والبارز. فاكثر من (٩٣٪) من الاراضي تقع حسب القانون فيما يسمى ملكية الشعب اليهودي، وهذه حالة استثنائية في العالم. ولم يحدث ان وافقت المؤسسة، ولا نقول بادرت، الى بناء بلدة عربية واحدة. وحتى عشرات البلدات الصغيرة المتناثرة التي لم يجر الاعتراف بها لا تزال دون ادنى خدمات اساسية كالماء والكهرباء، مع ان القسم الاكبر منها يفوق دولة اسرائيل عمراً. وبالاضافة، فان وجود اقلية عربية كبيرة يشكل هاجساً لدى التيارات السياسية الاسرائيلية التي لا تعرف كيف تبتلع هذه الحقيقة – ونلاحظ مؤخراً حالات من الاستعداد لتنفيذ عملية ترانسفير بحق الاقلية الفلسطينية الباقية في وطنها. وهذه النغمة بدأت تزداد حضوراً في الخطاب الاكاديمي والسياسي، وليس هناك افضل من التعبير عنها بوجود حزب يضع الترانسفير في مقدمة برنامجه السياسي، وهو يجلس اليوم في ائتلاف حكومي متضخم الى حدّ التورم. الكاتب يقول، بحذر، ان عدم تبني برنامج الترانسفير في المؤسسة الاسرائيلية لا يعود الى لا اخلاقية بالذات، بل الى كونه غير عملي، والى الخوف من رد الفعل الدولي على ممارسة تطهير عرقي.

هذه الحالة المتشابكة هي التي اوصلت عالم الاجتماع كيمرلنغ الى الاستنتاج بان المركز الاسرائيلي قد تشظى، وفقد الصدارة، ولهذا السبب فهو يبحث عن حلفاء له من مختلف المجموعات والحركات والهوامش. وربما ان الخوف من مجابهة حالة التشظي هذه هو ما يرفع الدعوة الى «الوحدة الوطنية» الى ما يشبه القدسية. وهذا الامر يعلق الكاتب، كما يعبر عنه بالقول: قد تؤدي حالة العجز والخوف هذه الى النزوع نحو البحث عن الشخص القوي او المجموعة القوية، وقد تتمثل بتفضيل حكم عسكري، وهو كما يشير، حكم مشتق من نفس الجذور التي يجري اشتقاق «الوحدة الوطنية» منها.

اذاً ففي ظل اهتزاز متكأ ارخميدس، الذي احتله المركز الاشكنازي العلماني، قديم المواطنة، الاشتراكي والقومي، لا بد من صياغة برنامج مدني جديد. ولا يخفى الكاتب اعتقاده بان طرح برنامج مختلف حالياً لا يزال اشبه بالمستحيل، ولكن التأزم الاضطراري في الحالة الاسرائيلية سيؤدي الى الوصول الى نقطة لا عودة، تجعل مجابهة الاسئلة الصعبة بمثابة ضرورة لا بدّ منها.

هذا البرنامج المقترح يشمل اعادة صياغة التقسيمة الاقتصادية والثقافية من حيث الحضور، واقامة نظام ديمقراطي يعتمد التسويات بين مختلف المجموعات، وهذا يجب ان يمر بتغيير الرموز المتعارف عليها كرموز للدولة، وكذلك اجراء تغيير واسع في قوانين الهجرة، هذه الخطوات كلها تشكل معاً، تفاصيل مشروع تعميق المجتمع المدني الذي لا يناقض، بالضرورة، حضور الدولة. ولكن كل هذه الخطوات ستكون مستحيلة بدون الاقدام على التسوية السياسية المطلوبة مع الشعب الفلسطيني كما يقول الكاتب. وهو يقول: «ان الانتفاضة الثانية اواخر العام ٢٠٠٠ اعادت المجتمع الاسرائيلي نسبياً للوراء سياسياً واجتماعياً. ولكن حين تهدأ هذه الازمة فسيحين الوقت للمباشرة بحوار مفتوح وجريء حول مشاكل المجتمع». هذا التغيير سيحل ليس تحت وطأة الداخل فحسب، بل ايضاً تحت وطأة التطورات في المستوى الدولي المتجسد بالعولمة، التي لن تبقى هامشاً واسعاً للاختفالات والخلافات الاثنية داخل شبكة القوى المسيطرة في الواقع الاسرائيلي. وهكذا يختتم الكاتب: «احد استخلاصات هذا الكتاب يجب ان يتناول قدرة اسرائيل على التغير. واذا كانت قد حلّت فعلاً نهاية الاحوساليين بصيغتهم القديمة واذا كان بامكانهم الآن ان يذهبوا، فهذا هو المؤشر على امكانية حصول التغيير في هذه البلاد».